

Distr.: General
4 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2553 (2020)، المتعلق ببند جدول الأعمال ”صون السلام والأمن الدوليين“، المتخذ في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد اتخذ القرار 2553 (2020) وفقا لإجراءات التصويت المبينة في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهي إجراءات تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة كوفيد-19.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة:

رسالتي المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن، والتي طرحت فيها مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1158 (ضميمة المرفق الأول) للتصويت؛

والرسائل الواردة ردا من أعضاء مجلس الأمن والتي تبين مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (المرفقات من الثاني إلى السادس عشر)؛

والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن في وقت لاحق لتعليل تصويتهم (المرفقات السابع عشر إلى التاسع عشر).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**

رئيس مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

20-16404 (A) 041220 151220



المرفق الأول

رســـــالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديســــمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضــاء مجلس الأمن في ضــوء الظروف الاســتثنائية التي ســببتها جائحة كوفيد-19، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

ناقش أعضــاء المجلس مشــروع قرار قدمته جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”صــون السلام والأمن الدوليين“. وقد وُضع مشروع القرار هذا باللون الأزرق (S/2020/485، انظر الضميمة).

وبصــــفتي رئيس مجلس الأمن، فإنني أطرح بموجب هذه الرســـالة مشـــروع القرار المذكور أعلاه للتصــويت. وســتبدأ فترة التصــويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ســاعة على مشــروع القرار هذا في تمام الساعة 14/00 من يوم الأربعاء، 2 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 14/00 من يوم الخميس، 3 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ويرجى تقديم تصـويتكم (مؤيدين أو معارضـين أو ممتنعين عن التصـويت) على مشـروع القرار هذا وأي تعليل محتمل للتصــــويت عن طريق إرســــال رســــالة إلى مدير شـــعبة شـــؤون مجلس الأمن (SCAD/DPPA) في الأمانة العامة للأمم المتحدة (egian@un.org)، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت المبينة أعلاها ومدتها 24 ساعة غير قابلة للتمديد.

وأعتزم تعميم رسـالة تتضـمن نتائج التصـويت في غضـون ثلاث سـاعات من انتهاء فترة التصـويت ومدتها 24 ساعة. وأعتزم أيضا عقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت، بعد ظهر يوم الخميس، 3 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**

رئيس مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة
S/2020/1158
مجلس الأمن
Provisional
2 December 2020
Arabic
Original: English

جنوب أفريقيا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ يشير إلى قراريه 2151 (2014) بشأن إصلاح قطاع الأمن و 2282 (2016) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وإلى بيانات رئيسه الصادرة في 21 شباط/فبراير 2007 (S/PRST/2007/3)، و 12 أيار/مايو 2008 (S/PRST/2008/14) و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2011 (S/PRST/2011/19)،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 70/1، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030“، الذي اعتمد مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول،

وإذ يسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ يؤكد أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء النزاع أمر حاسم الأهمية في توطيد السلم والاستقرار، وتعزيز الحد من الفقر، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وبسط الدولة سلطتها الشرعية، والحيلولة دون سقوط البلدان مجددا في النزاع، ***وإذ يؤكد كذلك***، في هذا الصدد، أن وجود قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة ووجود قطاعين لإنفاذ القانون والعدالة يتيسر الوصول إليهما ويتسمان بالنزاهة أمور ضرورية بنفس القدر لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج شامل حيال بناء السلام وإدامته فضلا عن تدابير لتعميم مراعاة المسائل الجنسانية بوسائل تشمل إصلاح قطاع الأمن في الإطار الأوسع لسيادة القانون،

وإذ يشير إلى الحق السيادي للبلدان المعنية ومسؤوليتها الرئيسية فيما يتعلق بتحديد نهج إصلاح قطاع الأمن وأولوياته على الصعيد الوطني، ***وإذ يسلم*** بأن هذه العملية ينبغي أن تخضع للملكية الوطنية وأن

تستند إلى الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد المعني، وأن تجري بناء على طلب البلد المعني وبالتشاور الوثيق معه، وإذ يشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في إصلاح قطاع الأمن وتنمية الخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن على الصعيدين الوطني والمحلي،

وإذ يسلم بأن توفر القيادة السياسية والإرادة السياسية لدى السلطات الوطنية أمر حاسم الأهمية في إحراز التقدم في إصلاح قطاع الأمن، ***وإذ يؤكد من جديد*** الدور الريادي للسلطات الوطنية في وضع رؤية وطنية شاملة للجميع بشأن إصلاح قطاع الأمن تأخذ في الحسبان مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية، ***وإذ يشدد*** على أن التنسيق لتنفيذ تلك الرؤية، وتكريس الموارد الوطنية للمؤسسات الأمنية الوطنية، ورصد أثر عملية إصلاح قطاع الأمن، تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الملكية الوطنية والقيادة الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالتصدي لأثر النزاع المسلح على النساء والشباب والأطفال، ***وإذ يشير*** إلى قراراته 1325 (2000)، و 1820 (2008)، و 1888 (2009)، و 1960 (2010)، و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقراراته 1265 (1999) و 1296 (2000) و 1674 (2006) و 1738 (2006) و 1894 (2009) بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وكذلك قراراته 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020) بشأن الشباب والسلام والأمن، وقراراته 1261 (1999) و 1612 (2005) و 1882 (2009) و 1998 (2011) و 2068 (2012) و 2143 (2014) بشأن الأطفال والنزاع المسلح،

وإذ يقر بدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في دعم السلطات الوطنية، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، في وضع استراتيجيات وبرامج وأولويات شاملة ووطنية لإصلاح قطاع الأمن ودعم تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لإصلاح قطاع الأمن حسب الاقتضاء بما يتسق مع الأولويات الوطنية ويأخذ في الاعتبار الدعم الدولي من أجل مساعدة البلدان بفعالية على بناء السلام وإدامته، ***وإذ يشدد*** على أهمية تزويد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بما يكفي من التمويل و/أو الموارد القابلة للتنبؤ بها والمستدامة لتنفيذ الولايات، ودعم الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يشير إلى تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة التي قدمت توجيهات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن موضوع إصلاح قطاع الأمن ووضع نهج للأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مجموعة التحديات التي تواجهها مؤسسات الأمن الضعيفة والمختلة وظيفيا، بما في ذلك إعاقة قدرة الدولة على بناء السلام وإدامته، وتوسيع نطاق الأمن العام، وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة داخل حدودها، ***وإذ يلاحظ*** أهمية الحوكمة الرشيدة والرقابة الجيدة في قطاع الأمن لضمان أن توفر المؤسسات الأمنية الأمن والحماية للسكان، ***وإذ يلاحظ كذلك*** أن عدم معالجة أوجه القصور في الحوكمة والتشغيل والمساءلة يمكن أن يقوض المكاسب الإيجابية لحفظ السلام، ويستلزم عودة بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في مناطق العمليات السابقة، ***وإذ يسلم*** بأن عمليات إصلاح قطاع الأمن بصورة فعالة وشاملة للجميع كانت عنصرا هاما في العمليات السياسية والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في بعض البلدان الخارجة من النزاع،

وإذ يؤكد من جديد أن وجود قطاع أمني يمثل جميع الفئات ويتسم بالاستجابة والكفاءة والفعالية والالتزام المهني ويخضع للمساءلة دون تمييز ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون يشكل حجر الزاوية في السلام والتنمية المستدامة، ويمثل عاملا هاما في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام وإدامته،

وإذ يسلم بأن إصلاح قطاع الأمن عنصر هام في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، ***وإذ يلاحظ*** العمل الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية مكرسة لهذا الغرض تضع نهجا استراتيجيا لجهود بناء السلام الدولية وتحقق ترابطها، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن،

وإذ يشير إلى أن الجزء الأعظم من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن في مجال إصلاح قطاع الأمن يقدم في بلدان أفريقيا ويوجه إليها، وأن عدداً من البلدان الأفريقية هي في طريقها لكي تصير مصادر هامة لهذه المساعدة، ***وإذ يسلم*** في هذا الصدد بالقدرات والمساهمات الهامة التي قدمها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لدعم وتوجيه الجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن،

وإذ يلاحظ الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الثنائية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، فضلا عن منظمات الخبراء، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومنظمات البحوث، إلى جهود إصلاح قطاع الأمن وغيرها من المبادرات في مجال إصلاح قطاع الأمن، ***وإذ يعترف*** بأهمية إنشاء شراكات استراتيجية وتوفير تمويل منسق لتعزيز أثر الدعم الدولي بحيث يتماشى مع الأولويات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ويأخذها في الاعتبار،

وإذ يؤكد أهمية الملكية الوطنية والدور الذي يؤديه التنسيق، حسب الاقتضاء، بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في دعم إصلاحات قطاع الأمن من خلال المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف، ***وإذ يشدد*** على الدور الذي يمكن أن تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في تعزيز هذا التنسيق برؤية وأولويات وطنية، مع مراعاة الحاجة إلى كفالة الشفافية والشمول والمساءلة عن الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن بما يتماشى مع الأولويات الوطنية،

وإذ يسلم بالدور المحوري لإصلاح قطاع الأمن بوصفه عنصرا رئيسيا في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ***وإذ يشدد*** على دور عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في دعم الحلول السياسية، ***وإذ يشدد*** على أهمية تقديم الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة لها، الدعم إلى الحكومات الوطنية، بناء على طلبها حيثما كان ذلك مناسبا، لتعزيز إدارة قطاع الأمن وإنشاء مؤسسات أمنية تكون شاملة للجميع، وممثلة لجميع الفئات، ويتيسر الوصول إليها وتستجيب لاحتياجات سكانها، وعلى أهمية دور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يشير إلى الدور الهام الذي أدته الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز إدارة قطاع الأمن وبناء مؤسسات أمنية لها مقومات الاستمرار، ***وإذ يثني*** على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك وحدة إصلاح قطاع الأمن وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة، في مواصلة تعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل إزاء معالجة مسائل إصلاح قطاع الأمن، من خلال إعداد توجيهات وقدرات مدنية متخصصة وعلى نطاق

المنظومة، ووضع آليات التنسيق، وتطوير شراكات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي،

وإذ يشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين أنشطة الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن على اختلافها، في المقر وفي الميدان على حد سواء، ولا سيما فيما بين البعثات الصادرة ولاياتها عن مجلس الأمن وفريق الأمم المتحدة القطري، ***وإذ يلاحظ*** الدور الذي تؤديه جهة التنسيق العالمية المعنية بسيادة القانون في سياق إصلاح قطاع الأمن في تعزيز استجابات الأمم المتحدة المتكاملة والنهوج المشتركة على الصعيد القطري، ***وإذ يشجع*** كيانات الأمم المتحدة المعنية المسندة إليها ولاية الاضطلاع بأنشطة إصلاح قطاع الأمن على العمل من خلال آليات التنسيق القائمة، حسب الاقتضاء،

وإذ يعترف بأن إصلاح قطاع الأمن في بعض السياقات سيشمل الدفاع والشرطة والعدالة والإصلاحيات وإدارة الكوارث وخدمات الحدود والجمارك والهجرة، فضلا عن مقدمي الخدمات الأمنية وفقاً للأعراف والتقاليد على النحو الذي تحدده كل دولة عضو، ***وإذ يؤكد*** أهمية النظر بشكل مناسب في المبادرات التي تعالج الجوانب الاستراتيجية لإدارة قطاع الأمن وإدارته والرقابة عليه من أجل ضمان استدامة قطاع الأمن في الأجل الطويل وفقاً لاحتياجات البلد المعني وظروفه الخاصة،

وإذ يكرر تأكيد أهمية سيادة القانون بوصفها أحد العناصر الرئيسية في منع نشوب النـزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام، ***وإذ يكرر*** تأكيد بيان رئيسه المؤرخ 21 شباط/فبراير 2014 (S/PRST/2014/5)، ***وإذ يشير*** إلى أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يتم في الإطار العريض لسيادة القانون، ***وإذ يلاحظ*** في هذا الصدد الدور الهام الذي يمكن لدوائر الشرطة التي تتسم بالفعالية والكفاءة المهنية وتخضع للمساءلة والتي تقدم خدمات الأمن إلى السكان، أن تؤديه في بناء الثقة بين سلطات الدولة والجمهور وفي إعادة إرساء سيادة القانون في البلدان في مرحلة ما بعد النزاع،

وإذ يسلم بأن إصلاح قطاع الأمن يشكل عنصرا رئيسيا في العمليات السياسية للدول الآخذة في التعافي من النزاع، وفي تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وأن إنشاء إدارة لقطاع الأمن تمثل جميع الفئات وتتسم بالفعالية والخضوع للمساءلة وتكفل الاحتياجات الأمنية والعدالة لجميع السكان وتنمية قدرات مستدامة لمؤسسات أمنية وطنية قادرة على الوفاء بمسؤولياتها في حماية جميع المدنيين أمر أساسي لنقل المسؤوليات الأمنية إلى الدولة المضيفة، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، وسحب عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تدريجياً وخروجها،

وإذ يسلم بالصلات القائمة بين إصلاح قطاع الأمن وعناصر تحقيق الاستقرار وإعادة البناء الهامة الأخرى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم على المدى البعيد، وجميع المتضررين ولا سيما النساء والشباب والأطفال، وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني، وتنفيذ الحظر على الأسلحة، والحد من العنف المسلح، ومكافحة الجريمة المنظمة وتدابير مكافحة الفساد، وحماية المدنيين، بما في ذلك بصفة خاصة النساء والشباب والأطفال، وقضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان،

1 - ***يؤكد من جديد*** أهمية إصلاح قطاع الأمن في بناء السلام، وإدامة السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وإحلال الاستقرار في الدول وإعادة البناء في أعقاب انتهاء النـزاع، ويعقد العزم على أن

يواصل، حسب الاقتضاء، إدراج جوانب إصلاح قطاع الأمن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، وإعطاءها الأولوية؛

2 - ***يكرر تأكيد*** الدور المركزي للملكية الوطنية في عمليات إصلاح قطاع الأمن، ***ويكرر كذلك تأكيد*** مسؤولية البلد المعني عن تحديد طبيعة المساعدة المقدمة لإصلاح قطاع الأمن، حسب الاقتضاء، ويسلم بأهمية مراعاة وجهات نظر البلدان المضيفة في صياغة ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة المعنية؛

3 - ***يشجع*** الدول الأعضاء المنخرطة في الإصلاح على أداء دور ريادي في تحديد رؤية واستراتيجية وطنيتين شاملتين للجميع بشأن إصلاح قطاع الأمن، بالاسترشاد باحتياجات جميع السكان وتطلعاتهم، ***وإذ يعترف*** بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام التابعة لها، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تقديم المساعدة للدول في هذا المجال؛

4 - ***يسلم*** بأن إصلاح قطاع الأمن ينبغي الاضطلاع به دعما لعمليات وطنية أوسع نطاقا وبالاسترشاد بها، وعلى نحو شامل لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني التي تضع أسس الاستقرار والسلام، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تعزيز سيادة القانون والعدالة والحوار الوطني ومساعي المصالحة، ويعقد العزم على منح الأولوية لأنشطة إدارة وإصلاح قطاع الأمن التي تدعم بشكل مباشر هذه المساعي؛

5 - ***يؤكد من جديد*** أن تعزيز مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في قطاع الأمن يقدّم مساهمة هامة لبناء مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة ومشروعة، تحمي السكان على نحو أكثر فعالية وتعزز السلام الدائم والتنمية المستدامة، ***وإذ يعرب عن القلق*** لأن المرأة لا تزال تواجه عقبات كبيرة تحول دون مشاركتها على قدم المساواة في مؤسسات قطاع الأمن حيث تكون ممثلة بنسب منخفضة في كثير من الأحيان، وفي هذا الصدد، ***يشجع*** الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وبرامج خاصة بقطاع الأمن تناسب السياقات المحددة وتتيح، في جملة أمور، تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتزيل العوائق القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة في قطاع الأمن وزيادة تمثيلها على جميع المستويات داخل قطاع الأمن؛

6 - ***يسلم*** بضرورة مشاركة الشباب بنشاط في تشكيل السلام الدائم والمساهمة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعافي، بما يشمل تعزيز سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمصالحة، وبأن اتساع شريحة الشباب من السكان يتيح عائدا ديمغرافيا فريدا يمكن أن يسهم في تحقيق السلام الدائم والازدهار الاقتصادي إذا اتُّبعت سياسات شاملة للجميع؛

7 - ***يؤكد*** أن إصلاح قطاع الأمن له أهمية حاسمة في التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، حيثما ينطبق ذلك، ويسهم في ترسيخ سيادة القانون والوصول إلى العدالة؛

8 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تعميم مراعاة حماية الطفل عند إجراء إصلاحات قطاع الأمن، مثلا بإدراج مسألة حماية الطفل في التدريبات وإجراءات التشغيل الموحدة العسكرية وفي التوجيهات العسكرية حسب الاقتضاء، وبإنشاء وحدات لحماية الطفل في قوات الأمن الوطني، ووضع آليات فعالة لتقدير العمر من أجل تفادي التجنيد دون السن القانونية، وإقامة آليات للتحقق من أجل كفالة عدم التحاق

المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال بصفوف قوات الأمن الوطني، واتخاذ تدابير لحماية المدارس والمستشفيات من الهجمات، ومنع استخدام المدارس لأغراض عسكرية خرقا لأحكام القانون الدولي المعمول بها؛

9 - ***يشدد*** على أهمية إصلاح قطاع الأمن على نحو يدمج بشكل أفضل وظائف الشرطة والعدالة والإصلاحيات، والدفاع وإدارة الحدود وأمنها والأمن البحري والحماية المدنية والوظائف الأخرى ذات الصلة، بوسائل منها تطوير قدرات شرطية تتسم بالكفاءة المهنية وتتيسر الاستفادة من خدماتها وتخضع للمساءلة على نحو يعزز قدرة المجتمعات المحلية على التحمل، فضلا عن المؤسسات المسؤولة عن مراقبتها وإدارتها، ويحث على كفالة التكامل الفعال لدعم الأمم المتحدة على مستوى القطاعات والعناصر في الميدان وفي المقر على حد سواء، حسب الاقتضاء؛

10 - ***يسلم*** بالحاجة إلى الحوكمة والإصلاح بشكل يدمج جميع المهام الأمنية على نحو أفضل، من خلال كفالة تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات الأمنية ذات الصلة، ***ويسلم*** في هذا الصدد بالدور الهام الذي تؤديه الجهات الفاعلة في مجال الدفاع الوطني في حماية سيادة وسلامة الدول وسكانها؛

11 - ***يشجع*** عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على مواصلة أداء دور في دعم الجهود التي تعزز الثقة والوثوق بين الجهات الفاعلة والمؤسسات الأمنية الوطنية والسكان؛

12 - ***يشدد*** على أهمية اضطلاع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بعمليات تخطيط البعثات في مجال إصلاح قطاع الأمن، عند وجود تكليف بذلك، على نحو يراعي بصورة كاملة دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل إصلاح قطاع الأمن، على أن تؤخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة بالبلد المضيف وسكانه، بما في ذلك عن طريق الشراكات مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تقدم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى الحكومة الوطنية؛

13 - ***يشدد*** على أهمية تعزيز الدعم المقدم إلى المبادرات القطاعية التي تهدف إلى تحسين حوكمة قطاع الأمن وأدائه العام ومعالجة الأسس التي تستند إليها المؤسسات الأمنية في كل مجال من مجالات العناصر، وكفالة أن تمنح الشراكات الاستراتيجية وآليات التنسيق الأولية لدعم وتمويل مبادرات حوكمة قطاع الأمن؛ ويلاحظ أنه يمكن تعزيز حوكمة قطاع الأمن ومؤسساته من خلال دعم الحوارات الأمنية الوطنية الشاملة للجميع؛ وعمليات استعراض ورسم هياكل قطاع الأمن الوطني؛ ووضع سياسة واستراتيجية بشأن الأمن الوطني؛ والتشريعات في مجال الأمن الوطني؛ والخطط القطاعية للأمن الوطني؛ واستعراضات الإنفاق العام على قطاع الأمن؛ والرقابة على الأمن الوطني وإدارته وتنسيق شؤونه؛

14 - ***يشدد*** على أن إدارة الانتقال من عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة فيما يتعلق بأنشطة إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تستند إلى تحليل يجرى في الوقت المناسب، بالتشاور مع البلد المضيف وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لأي مساعدة بعد انتهاء فترة الولاية لتمكين العاملين في مجال بناء السلام والتنمية من الاضطلاع بما يلزم من أعمال التخطيط الاستراتيجي وجمع الأموال، والعمل في إطار شراكة وثيقة مع السلطات الوطنية والمجتمعات والمنظمات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، حسب الاقتضاء، ونقل المهارات والخبرات لمسؤولي البلد المضيف وخبرائه بأسرع وقت ممكن بغية ضمان نجاح الانتقال ودوامه؛

15 - ***يلاحظ*** أن الأمم المتحدة لها إمكانات تؤهلها بشكل خاص لدعم الدول الأعضاء في تنسيق إدارة وإصلاح قطاع الأمن بما يوائم ويراعي الرؤية والأولويات الوطنية الشاملة للجميع، حسب الاقتضاء، في حالات محددة، ولديها خبرة واسعة ومزايا نسبية في هذا المجال في إطار العمل بتعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة، ***ويحث*** جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على مواءمة دعمها مع الأولويات الوطنية بطريقة شفافة ومنسقة لضمان فعاليتها المرجوة وتعزيز أثر الدعم الدولي للجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن؛

16 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في المناقشات الاستراتيجية بشأن تعزيز نهج ودور الأمم المتحدة في هذا المجال الحاسم الأهمية وتيسيرها، بما في ذلك بصفة خاصة من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة ولجنة بناء السلام؛

17 - ***يلاحظ*** الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في دعم وتنسيق الدعم الدولي المقدم من أجل إصلاح مؤسسات الشرطة الوطنية وبناء قدرات الشرطة بطريقة شاملة تشدد على اتباع نهج موجه نحو المجتمعات المحلية وتتيح، في جملة أمور، بناء آليات قوية للحوكمة والرقابة والمساءلة في إطار نظام قضائي وإصلاحي يعمل بشكل جيد؛

18 - ***يسلم*** بضرورة مضي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة المسندة إليها الولايات ذات الصلة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن في تعزيز رصد وتقييم مبادرات الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن بهدف ضمان فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء على الصعد الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف إلى الحكومات الوطنية وتنسيقه واتساقه؛

19 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تقديم الدعم طوعا لجهود إصلاح وحوكمة قطاع الأمن، وكفالة توفير الموارد المناسبة لجهود حوكمة قطاع الأمن، بما في ذلك على مستوى القطاعات، وحيثما أمكن، ووفقا لما يتفق عليه من خلال صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وفقا للأولويات التي تحددها السلطات الوطنية؛

20 - يعقد العزم على مواصلة تعزيز دور الأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن ينظر في الاضطلاع بما يلي في سياق الولايات ذات الصلة الخاصة ببلدان معينة:

(أ) تعزيز النهج الشامل والمتكامل والمتجانس الذي تتوخاه الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن؛

(ب) وضع توجيهات إضافية، تشمل توجيهات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، موجهة لمسؤولي الأمم المتحدة ذوي الصلة، بمن فيهم الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمين العام، ومساعدة جميع ممثلي الأمم المتحدة ذوي الصلة على فهم كيفية أداء مهام إصلاح قطاع الأمن التي صدر تكليف بها؛

(ج) تشجيع الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين على أن يراعوا القيمة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن في عملهم تمام المراعاة، بما في ذلك عن طريق مساعيهم الحميدة، وأن يأخذوا في الاعتبار على النحو الواجب دور البعثات السياسية الخاصة التابعة

للأمم المتحدة، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، في النهوض بمبادرات الوقاية التشغيلية والهيكلية من خلال أنشطة وجهود إصلاح قطاع الأمن؛

(د) تشجيع الممثلين الخاصين للأمين العام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على أن يدمجوا حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه إدماجا كاملا في مساعيهم الحميدة، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، وأن ينظروا في دور إصلاح قطاع الأمن في جهود البعثات للمضي قدما في عمليات السلام، وبسط سلطة الدولة، وتعزيز بيئة الحماية للمدنيين،

(هـ) تسليط الضوء، في التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن عمليات محددة للأمم المتحدة صدر بها تكليف من مجلس الأمن، على المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن بما في ذلك عن طريق وضع معايير قطرية محددة لتقييم فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، عند وجود تكليف بذلك، والتزامات البلدان المضيفة بإصلاح قطاع الأمن، وتحديد العقبات المحتملة القائمة في وجه الإصلاح، ومع مراعاة النهج الشامل، والجهود المتكاملة والمتسقة التي تبذلها الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن، عند وجود تكليف بذلك، من أجل تحسين إشراف مجلس الأمن على أنشطة إصلاح قطاع الأمن؛

(و) تسليط الضوء، في التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن عمليات محددة للأمم المتحدة صدر بها تكليف من مجلس الأمن، على الجهود المبذولة لتعزيز تنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن، وإدراج معلومات مستكملة عن الدعم المقدم من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة في مجال دعم إصلاح قطاع الأمن، لتعزيز رقابة مجلس الأمن على أنشطة إصلاح قطاع الأمن؛

(ز) تشجيع تقديم الدعم في الوقت المناسب وبشكل منسق، في سياق جميع مراحل عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك أثناء الخفض التدريجي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وخروجها، إلى عملية الانتقال إلى الأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والشركاء المعنيين ببناء السلام، لكفالة تقديم فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء ضمن الأطر المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف الدعم المناسب إلى السلطات الوطنية؛

(ح) مواصلة البناء على المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة ووحدات التدريب المتصلة بها، فضلا عن أدوات أخرى حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، ووضع طرائق لتقديم المساعدة على نحو مشترك لجهود الإصلاح على المستوى الوطني؛ وتشجيع تخصيص الموارد لجهود إصلاح قطاع الأمن التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعناصر بناء السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛

(ط) مواصلة إدماج إدارة وإصلاح قطاع الأمن في الشراكات الاستراتيجية، مثل الشراكات مع الاتحاد الأفريقي، ومن خلال آليات الشراكة القائمة، حسب الاقتضاء، لتعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل إزاء إصلاح قطاع الأمن وتعزيز الاتساق الاستراتيجي للجهود، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات، وتحديد توزيع المسؤوليات، وإدماج أهداف إصلاح قطاع الأمن في تخطيط البعثات والعمليات الانتقالية؛

(ي) تعزيز قدرة القيادة العليا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على استيعاب مهام بناء السلام ذات الصلة، بما في ذلك أي أنشطة متصلة بإصلاح قطاع الأمن، بعد الخفض التدريجي للبعثات التي أُنشئت بتكليف من مجلس الأمن وخروجها؛

(ك) كفالة أن تراعي المساعدة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن عمل أنظمة الحظر على الأسلحة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، حيثما ينطبق ذلك، بما في ذلك حالات الاستثناء المتاحة من عمليات الحظر تلك والموجهة لدعم إصلاح قطاع الأمن على وجه التحديد؛

21 - ***يشدد*** على أهمية الشراكات والتعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وفي دعم إصلاح قطاع الأمن ***وتشجيع*** مشاركة أكبر على الصعيد الإقليمي؛

22 - ***يشجع*** الأمين العام على مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما يتماشى والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن (2017) وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة (2018) من أجل تعزيز تنفيذ سياسته الإطارية لإصلاح قطاع الأمن على مستوى القارة ككل بالاسترشاد بمنظومة السلم والأمن الأفريقية ودعما لها، ***ويشجع كذلك*** جميع الشركاء على مواصلة مساعدة الاتحاد الأفريقي في بناء قدراته في هذا المجال، وإذ يقر بالجهود التي يبذلها جميع الشركاء الدوليين في دعم الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، لتنفيذ التزاماتها المنبثقة عن السياسات الإقليمية؛

23 - ***يكرر تأكيد*** أهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والمعارف والخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومؤسسات الخبراء، بما فيها الأوساط الأكاديمية ومنظمات البحوث وأصحاب المصلحة ذوو الصلة، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، ***ويشجع*** في هذا الصدد على تعميق التبادل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

24 - ***يؤكد*** أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وفعليا في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه على صعيد منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، بهدف زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في جميع مؤسسات قطاع الأمن، ويسلم بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المرتبطات رسميا بالقوات أو الجماعات المسلحة، وكذلك زوجات وأرامل المقاتلين السابقين، وفي تعزيز تدابير حماية المدنيين على مستوى الدوائر الأمنية، بما في ذلك توفير التدريب الكافي لأفراد الأمن، وإشراك مزيد من النساء في قطاع الأمن، وعمليات التحقق الفعالة من أجل استبعاد مرتكبي أعمال العنف الجنسي من قطاع الأمن وكفالة المساءلة؛

25 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يقدمه إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2021 عن جهوده الرامية إلى تعزيز النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن، من أجل إثراء مداولات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة؛

26 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

___

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشـــير إلى الرســـالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديســـمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن والمتعلقة بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1158.

ووفقا للإجراء المحدد لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاســـتثنائية الراهنة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تصوت مؤيدة لمشروع القرار هذا. ويعتزم وفد بلدي تقديم تعليل للتصويت بعد التصويت (المرفق السابع عشر).

(*توقيع*) فيليب **كريدلكا**

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي المستمر في تيسير إجراء التصويت.

يُرجى العلم بأن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار S/2020/1158، المقدم من جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين".

(*توقيع*) جانغ **جون**
السفير
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع

رســـالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن مشروع قرار مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2020/1158 في إطار بند جدول الأعمال ”صون السلام والأمن الدوليين“.

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، يصـــوت وفد الجمهورية الدومينيكية مؤيدا لمشـــروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) خوسيه سينغر **وايسنغر**

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية الخاص لدى مجلس الأمن

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأنه وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، يصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المقدم من جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين"، الوارد في الوثيقة S/2020/1158.

(*توقيع*) سفين **يورغنسن**

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بالإشـــارة إلى الرســـالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديســـمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن والتي تدعو أعضـاء المجلس إلى التصـويت على مشـروع القرار المقدم من جنوب أفريقيا في إطار بند جدول الأعمال "صـــون الســـلام والأمن الدوليين"، الوارد في الوثيقة S/2020/1158، فإن فرنســـا تصـــوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
السفير
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 لبدء إجراء تصويت مكتوب، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصـــويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشـــروع القرار المقدم من جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين" على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1158:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثامن

رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المتعلق بإصلاح قطاع الأمن (S/2020/1158).

وأشير بموجب هذه الرسالة إلى تصويت إندونيسيا مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
السفير
الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار S/2020/1158، المقدم من جنوب أفريقيا تحت بند "صون السلام والأمن الدوليين".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاتخاذ القرارات خلال القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر تقرر التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) عبدو **أباري**

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أُقر باستلام رسالتكم المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين" (S/2020/1158).

ووفقا لإجراءات اتخاذ قرارات مجلس الأمن المعمول بها خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، على النحو المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، أتشرف بأن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت مؤيدا لمشروع القرار S/2020/1158.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبنزيا**

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أتشــرف بأن أشــير إلى مشــروع القرار S/2020/1158، المقدم من جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”صون السلام والأمن الدوليين“.

وفي هذا الصــدد، أود إبلاغكم بأن ســانت فنســنت وجزر غرينادين تصــوت مؤيدة لمشــروع القرار المشار إليه أعلاه.

(*توقيع*) إينغا روندا **كينغ**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني عشر

رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن مشروع القرار المقدم من جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين"، والوارد في الوثيقة S/2020/1158.

إن وفد جمهورية جنوب أفريقيا يصوت مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
السفير
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

إلحاقا بالرسالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، الصادرة عن الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المقدم من جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1158، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار ذاك.

(*توقيع*) طارق **الأدب**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع عشر

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، فإن المملكة المتحدة تصوت مؤيدة مشروع القرار S/2020/1158، الذي قدمته جنوب أفريقيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”صون السلام والأمن الدوليين“.

ويرجى ملاحظة أن تعليل تصويتنا سيقدم بشكل منفصل (المرفق التاسع عشر).

(*توقيع*) جوناثان **ألن**

السفير

نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس عشر

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشـروع القرار الذي قدمته جنوب أفريقيا المتعلق ببند جدول الأعمال ”صـون السـلام والأمن الدولي“ (S/2020/1158)، تصوت الولايات المتحدة مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) كيلي **كرافت**

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس عشر

رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن والمتعلقة بمشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1158، أود أن أبلغكم بموجب هذه الرسالة بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

تشيد بلجيكا بالعمل الذي اضطلع به وفد جنوب أفريقيا في جهوده الرامية إلى تعزيز إصلاح قطاع الأمن. إن إصلاح قطاع الأمن موضوع هام يستحق مناقشة مستفيضة وشاملة بين أعضاء مجلس الأمن، في غضون إطار زمني مناسب.

وتود بلجيكا أن تكرر التأكيد على أن عمليات إصلاح قطاع الأمن الشاملة للجميع والمراعية للاعتبارات الجنسانية، مع مراعاة جميع شرائح المجتمع ومع مراعاة النساء والشباب، هي شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام المستدام.

وتود بلجيكا أيضا أن تؤكد من جديد أن إصلاح قطاع الأمن يؤدي دورا حاسما في جميع مراحل النزاع، من منع نشوب النزاعات إلى بناء السلام. ومن الأساسي لتحقيق إصلاح قطاع الأمن بكفاءة وفعالية توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به والمستدام والتنسيق الشامل لجميع أنشطة إصلاح قطاع الأمن.

المرفق الثامن عشر

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

إننا نتشاطر الشواغل المتعلقة بأن عملية هذا القرار وصياغته قبل تقديمه لا ترقى إلى مستوى معايير ممارسات المجلس.

ونظرا لأنه لم يتح سوى القليل من الوقت للتفاوض على هذا النص، تود ألمانيا أن توضح على وجه الخصوص نقطة واحدة فيما يتعلق بالصيغة المتعلقة بصندوق بناء السلام.

تود ألمانيا أن تشير إلى أن صندوق بناء السلام، استنادا إلى تقرير الأمين العام المؤرخ 22 آب/أغسطس 2006 المعنون ”ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام“ (A/60/984)، الذي أحاطت الجمعية العامة علما به في القرار 60/287، هو أداة من أدوات الأمين العام ويدار تحت سلطته. وفي حين أن ألمانيا لا تزال ترى فائدة كبيرة في تقديم الدعم الطوعي لجهود إصلاح قطاع الأمن والحوكمة كعنصر من عناصر الجهود المستدامة لبناء السلام، فإن القرار 2553 (2020) لا يؤثر على صلاحيات الأمين العام وسلطته في إدارة الصندوق.

المرفق التاسع عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

تؤمن المملكة المتحدة إيمانا راسخا بأهمية المشاركة الوطنية والدولية في إصلاح قطاع الأمن، كما ورد في بياننا الوطني خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في 3 كانون الأول/ديسمبر.

ونرحب بنية القائم بالصياغة تحديث القرار 2151 (2014) ليعكس التقدم المحرز في وضع الأطر المعيارية والتشغيلية بشأن إصلاح قطاع الأمن، التي تتضمن الآن التركيز على بذل جهود أوسع نطاقا لتعزيز سيادة القانون لدعم الحفاظ على السلام. وفي حين أننا راضون بما فيه الكفاية للتصويت مؤيدين القرار 2553 (2020)، نظرا لأهمية موضوعه، نود أن نسلط الضوء على الشواغل التالية التي دفعتنا إلى التحفظ في دعمنا.

أولا، إن عملية الصياغة قبل تقديم هذا القرار لم ترق بشكل كبير إلى توقعات ومعايير ممارسات المجلس. ومن المؤسف انعكاس الجدول الزمني المضغوط، وغياب الدقة، وعدم كفاية الوقت لإجراء مفاوضات مناسبة، الآن في المنتوج الذي يفتقر في أجزاء منه إلى الوضوح ولا يفيد إلا قليلا المضي قدما بالإطار المعياري والتنفيذي لإصلاح قطاع الأمن.

ثانياً، نحن نعلم من سنوات عديدة من رؤية ودعم إصلاح قطاع الأمن في أنحاء العالم بأنه لكي يكون ناجحا ومستداما، فيجب أن يكون شاملا للجميع وتشاركيا. ويجب أيضا أن يكون الدعم الدولي متسقا وأن يدعم الإدماج والمساءلة. ومن المؤسف أن النص الحالي لا يعكس ذلك بما فيه الكفاية.

ونود أن نوضح أن المملكة المتحدة ستواصل تفسير مضمون هذا القرار على أنه يعني أن الجهود الدولية لإصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تنفذ بالكامل وفقا لمبادئ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين المنصوص عليها في القرار 1325 (2000) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي أن تُبذل الجهود الدولية لإصلاح قطاع الأمن وفقا لمبادئ الإدماج المنصوص عليها في القرار 2282 (2016)، بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. وينبغي ألا تحول الملكية الوطنية وقيادة إصلاحات قطاع الأمن دون الرصد الخارجي المشروع لتنفيذ تلك الإصلاحات. ويمكن لبعثات الأمم المتحدة، عند وجود تكليف بذلك ووفق هذا التكليف، أن تؤدي دورا هاما في المساعدة على تحسين تنسيق وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن من خلال العمل في شراكة مع الأفرقة القطرية.

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل إعطاء الأولوية للتخطيط المشترك السابق بين البعثات والأفرقة القطرية لكفالة المزيد من الاتساق والاستدامة لنشاط إصلاح قطاع الأمن، بحيث يستمر التنفيذ خلال وجود البعثة وبعدها بدون انقطاع بتمويل من الجهات المانحة، بما في ذلك حيثما كان ذلك مناسبا صندوق بناء السلام.